

بيان صحفي رقم 12/248

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة،

للتنشر الفوري

2 يوليو 2012

الرقم البريدي 20431

الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الرابعة في ظل اتفاق

"التسهيل الائتماني الممدد" مع موريتانيا

ويوافق على صرف 16.78 مليون دولار أمريكي

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة لأداء اقتصاد جمهورية موريتانيا الإسلامية في إطار البرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" لمدة ثلاث سنوات.

وباستكمال المراجعة يتاح لموريتانيا الحصول على 11.04 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 16.78 مليون دولار أمريكي تقريبا)، مما يصل بمجموع المبالغ يتم انفاقها في ظل البرنامج إلى 55.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 83.89 مليون دولار أمريكي).

وقد وافق المجلس التنفيذي في مارس 2010 على اتفاق مدته ثلاث سنوات مع موريتانيا، بقيمة تعادل 77.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 120% من حصتها في الصندوق)، (راجع البيان الصحفي رقم 10/89).

وأشار المدراء التنفيذيون إلى التقدم الذي حققته السلطات نحو تحقيق أهداف الإصلاح المقررة في إطار البرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد" رغم شدة الجفاف وصعوبة الظروف الاقتصادية.

وباستكمال المراجعة، يكون المجلس التنفيذي قد وافق أيضا على طلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم الالتزام بمعايير الأداء وتعديلها.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي، أدلت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق، بالبيان التالي:

"كان أداء الاقتصاد الموريتاني قويا في عام 2011 في ظل البرنامج الذي يدعمه "التسهيل الائتماني الممدد". وقد ساهمت السياسات السليمة في تكوين احتياطات وقائية كبيرة في المالية العامة والحسابات الخارجية، مما ساعد الاقتصاد على الصمود أمام شدة الجفاف وتباطؤ الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء الدولية. غير أن التقدم في معالجة البطالة والفقر كان محدودا، ولا يزال الاقتصاد معرضا للصدمات الخارجية نظرا لاعتماده على الصادرات السلعية.

"وعلى المدى القصير، يمثل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي أهم التحديات التي تواجه موريتانيا. وفي هذا الصدد، سيكون استحداث أجل استحقاق قصير لأذون الخزانة من أجل استيعاب السيولة الزائدة في القطاع المصرفي بمثابة عامل مساعد في الوقاية من التضخم. ويعتبر التخفيف المحدود للقيود التي يتسم بها موقف المالية العامة في عام 2012 إجراءً ملائماً لسد احتياجات الإنقاذ من الجفاف، وإن كان ينبغي إلغاء هذه النفقات الإضافية بالتدريج بمجرد انتهاء الجفاف لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة.

"وتعزز السلطات تعزيز موقف المالية العامة على المدى المتوسط، وهي خطوة جديرة بالثناء. ومن أهم عناصر هذه الاستراتيجية إلغاء دعم الأسعار الشامل لتحل محله شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين. ولزيادة الحد من مواطن الضعف الموجودة، ينبغي فصل سياسة المالية العامة عن أسعار السلع المتقلبة، لا سيما بإنشاء صندوق يدار بكفاءة وتودع

فيه إيرادات التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التحصيل الضريبي غير المرتبط بالتعدين والسعي لتحقيق إيرادات جديدة من قطاع الموارد الطبيعية، مع حماية وضع موريتانيا كوجهة للمستثمرين الأجانب.

"ولا يزال من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية لتوفير فرص العمل، والحد من الفقر، وتنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الصادرات السلعية. ويمثل تنفيذ قانون الاستثمار الجديد ونظام النافذة الموحدة خطوتين مبدئيتين مفيدتين نحو تحسين مناخ الأعمال. وينبغي أيضا معالجة مشكلات الحوكمة المتبقية، لا سيما بتطبيق قانون المشتريات الجديد على نحو منهجي."